الفصل الأول

مُجتمع المعرفة والتعليم العالي

يُؤسس هذا الفصل لموضوع الكتاب (التعليم العالي وبناء مُجتمع المعرفة) ويُبين أهميته وجوانبه المُختلفة ؛ ويقوم بذلك من خلال المحاور الأربعة الرئيسة الآتية :

- يهتم أول هذه المحاور بطرح مفاهيم رئيسة تربط مابين مُجتمع المعرفة من جهة ، ودور التعليم العالي في بناء هذا المُجتمع من جهة أخرى ، حيث يطرح النشاطات المعرفية الرئيسة لمُجتمع المعرفة ، ويُبين معطيات اقتصاد المعرفة ، ويُوضح دور التعليم العالي في تنفيذ هذه النشاطات ، وتفعيل تلك المعطيات.
- ويستند ثاني هذه المحاور إلى ما يجري في العالم من اهتمام بالجامعات ، كونها وسيلة لبناء مُجتمع المعرفة. ويُقدم في هذا الإطار مثالاً يرتبط بتوجهات الاتحاد الأوربي في هذا المجال.
- ويركز ثالث المحاور على النصيحة التي وجهها (لي كوان يو) ، قائد نهضة سنغافورة في القرن العشرين إلى السعوديين حول ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي والتطوير المعرفي من أجل التنمية المُستدامة.

• أما رابع المحاور فيطرح موضوع مسؤولية تطوير التعليم العالي وتعزيز عطائه المعرفي، ويلقي الضوء على ما يجري في جامعات المملكة حالياً في هذا المجال، ويبين أن هذه المسؤولية يجب أن تكون جماعية لتحقيق التطوير المنشود.

ويؤمل أن يُقدم الفصل من خلال هذه المحاور مدخلاً إلى هذا الكتاب يفتح الباب أمام فصوله القادمة، وما فيها من شؤون وشجون في إطار التعليم العالي ودوره المعرفي الذي نتطلع إليه.

(١,١) مُجتمع المعرفة

يُعرف مُجتمع المعرفة، طبقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ بأنه (المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية [١]) المجتمع، يعيد إنتاج نمط الحياة الاجتماعية وفق آلياته، وسننه.

ويتميز أي مُجتمع عن المجتمعات الأخرى بمقدار تميز نشاطاته الرئيسة. وحينما يُطلَق وصف المعرفة على مُجتمع، فهذا يعني أن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المُجتمع. ويعتمد الفرق بين مُجتمع معرفي في دولة من الدول، ومجتمع معرفي في دولة أخرى على مدى تفعيل النشاطات المعرفية في كل منهما، ومستوى هذه الفاعلية. والنشاطات المعرفية الرئيسة ثلاثة، هي: اكتشاف المعرفة وتوليدها بالبحث، والتطوير، والإبداع، والابتكار؛ ونشرها بالتعليم والتدريب ووسائل الإعلام المُختلفة؛ وتوظيفها والاستفادة منها في تقديم المُنتجات والخدمات الجديدة أو المُتجددة، وفي الارتقاء بالإنسان وإمكاناته الاجتماعية والمهنية.

وإذا ما نُظِر إلى النشاطات المعرفية الثلاثة بمنظار التعليم العالي، يُلاحظ أن كلاً من نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة، ونشاطات التعليم والتدريب ونشر المعرفة، تدخلان في جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي. ويُضاف إلى ذلك أن توظيف المعرفة، بمعنى توظيف الأفكار الجديدة التي تُقدمها نشاطات البحث العلمي، وكذلك توظيف المهارات المعرفية التي تُمثل مُخرجات نشاطات التعليم والتدريب، مسألة تدخل ضمن مهمات تفاعل مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات المُجتمع الأخرى القائمة على توظيف المعرفة عملياً والاستفادة من مُعطياتها.

وانطلاقاً مما سبق يُمكن القول إن أي مُجتمع يتطلع إلى التميز المعرفي يجب أن يهتم بشكل أساسي بمؤسسات التعليم العالي؛ لأن هذه المؤسسات تقوم بتنفيذ نشاطات تتضمن توليد المعرفة ونشرها. كما تُسهم أيضًا في نشاطات توظيف المعرفة، من خلال إمداد هذه النشاطات التي تُؤديها المؤسسات الأخرى، بالأفكار الجديدة والكوادر المؤهلة، وتحفيز أعمالها وقدراتها، عبر اتفاقيات تسعى إلى تفعيل دور المعرفة في المجتمع.

ويطرح كتاب صدر عن جامعة الملك سعود بعنوان (منظومة مُجتمع المعرفة) مُشكلة انفصال النشاطات المعرفية وعدم تكاملها [٢]. ومن ذلك، على سبيل المثال، عدم التوافق بين موضوعات التعليم ومناهجه، وموضوعات البحث العلمي ومعطياته من جهة، ومُتطلبات مؤسسات توظيف المعرفة واحتياجات العمل والتطوير من جهة أخرى. ويُبين الكتاب ضرورة تفاعل النشاطات المعرفية في إطار دورة مُتكاملة يرتبط فيها التعليم بالبحث العلمي، ويرتبط الاثنان معاً أيضاً بتوظيف المعرفة وتحقيق التطوير والتنمية. ويُبين الشكل رقم (١,١) النشاطات المعرفية كنشاطات منفصلة تحتاج إلى ترابط، ثُم يُوضح الشكل رقم (١,٢) الربط المُقترح لهذه النشاطات ضمن دورة مُتكاملة يُطلب تفعيلها.

ويدعو الكتاب إلى تفعيل النشاطات المعرفية ضمن دورة المعرفة، وينظر إلى هذا التفعيل من خلال خمسة محاور رئيسة. يرتبط أول هذه المحاور بوجود (إستراتيجية مُشتركة) للنشاطات المعرفية. ويُركّز المحور الثاني على (التقنية)، بما يتضمن وضع أولويات يجب

الاهتمام بها لتعزيز تقديم مُنتجات وخدمات جديدة ومفيدة وناجحة. أما المحور الثالث، فيهتم (بالمؤسسات) وأدوارها في تفعيل دورة المعرفة، وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي. ويتطرق المحور الرابع إلى (الإنسان) الذي يشكل عماد العمل المعرفي. ويوضح المحور الخامس دور (البيئة) المعرفية السليمة في الإسهام بتفعيل دورة المعرفة والاستفادة منها.

الشكل رقم (١,١): النشطات المعرفية: مُشكلة عدم التكامل (٢).

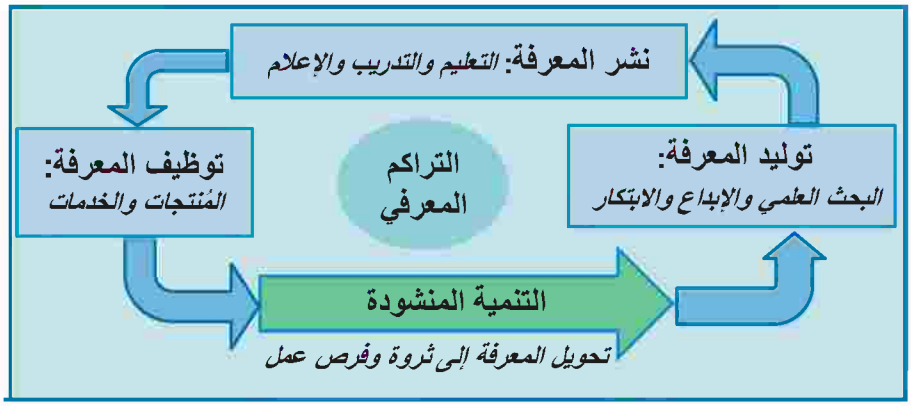

الشكل رقم (١,٢): تكامل النشطات المعرفية من أجل التنمية (٢).

بناء على ما سبق، يُقدم الكتاب منظومة مُجتمع المعرفة على أنها دورة النشاطات المعرفية، بشكلها المُتكامل، مع محاور خمسة رئيسة تُؤثر في تفعيلها، كما هو موضح بالشكل رقم (١,٣) [٢]. ولا شك أن دور مؤسسات التعليم العالي يُمثل الدور الأهم في هذه المنظومة، على الرغم من أن مؤسسات التعليم العالي لا تُقدم بنفسها المنتجات والخدمات المتميزة التي تُسهم في التنمية، لكنها تقوم بالنشاطات التي تُمهد لهذه المُنتجات وتمدها بالأفكار والمهارات اللازمة.

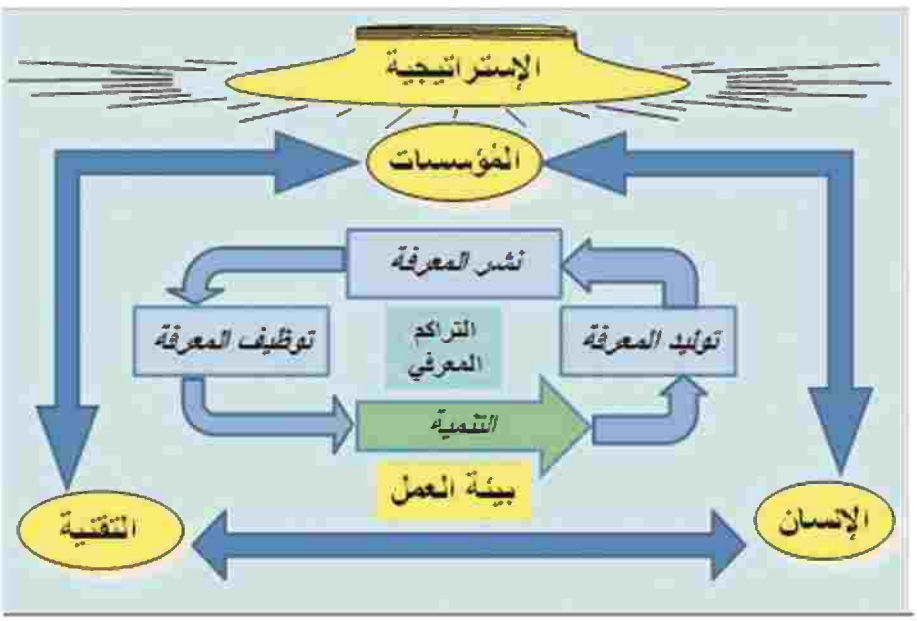

الشكل رقم (١,٣): تصور عام لمنظومة مُجمع المعرفة (٢).

وهكذا يُمكن القول إن بناء مُجتمع المعرفة يحتاج إلى تفعيل دورة المعرفة بشكل منهجي من خلال المحاور المبنية بالشكل رقم (١,٣) وتبرز الحاجة في هذا المجال إلى تعليم عالٍ متطور، يفتح جميع نوافذ العلم والتقنية، وأبواب الفكر والعمل والإنتاج،

ويُخطط بثقة لمستقبل زاهر، ويُسهم في الإبداع والابتكار، ويقوم بتهيئة الكوادر، ويتعاون ويبني الشراكات المعرفية مع المؤسسات المُختلفة داخليًّا وخارجيًّا. وهناك مُؤشرات في الوقت الحاضر على مثل هذه التوجهات، تقودها جامعات المملكة المتميزة بجهود حثيثة. ويؤمل لهذه الجهود التوفيق، ويُرجى لها التكامل والتوافق والمُتابعة، والتعلم واكتساب الخبرة، ليس من النجاح فحسب، بل من احتمالات الإخفاق أيضاً، فالإخفاق في نظر أهل الحكمة طريق من طرق النجاح الذي يستفيد منه الجميع.

(١,٢) اقتصاد المعرفة

تحدث البند السابق عن (مفهوم مُجتمع المعرفة)، وبين أهمية تكامل النشاطات المعرفية الثلاث: توليد المعرفة، ونشرها، وتوظيفها والاستفادة من معطياتها، من أجل تحقيق التنمية والتطوير. ونلقش أيضاً دور التعليم العالي في هذه النشاطات وفي العمل على تفعيلها. ويُركز هذا البند على موضوع اقتصاد المعرفة كبعد أساسي من أبعاد مُجتمع المعرفة، ويهتم بدور التعليم العالي في التأسيس لهذا الاقتصاد وتحفيزه.

ولما كان هدف المعرفة إحداث ثورة في المفاهيم المجتمعية، فإن الاقتصاد الذي يمثل أبرز أركان المجتمع ليس بمنأى عن هذا التغيير، ويؤكد تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م، هذا الأمر، حيث يقول: (تعني إقامة مجتمع المعرفة تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضاً عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي القائم في أغلب البلدان العربية [١]).

فالاقتصاد المعرفي – مبدئياً – هو الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستثمار معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك. ومن هذا المُنطلق، فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة [٣]. وفي العمل على تحقيق ذلك،

فإن هذا الاقتصاد يوفر الوظائف على نطاق واسع يشمل المبدعين والمبتكرين، والمُؤهلين معرفياً، إلى جانب أصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن دور اقتصاد المعرفة لا يقتصر على توليد الثروة، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً، كما هو موضح في الشكل رقم (١,٢) [٢].

وفي إطار الاقتصاد المعرفي، يبرز تعبير (الاقتصاد الرقمي). وبالطبع، فإن وصف الاقتصاد بالرقمي، يعني أن هذا الاقتصاد يعتمد على التقنية الرقمية، أي على تقنيات المعلومات والاتصالات. فهذه التقنيات باتت تُستخدم على نطاق واسع في شتى مجالات الحياة، بما في ذلك إدارة تصنيع المُنتجات وتقديم الخدمات المُختلفة، والإعلان عن فوائدها وإدارة تسويقها. ويُؤدي الاستخدام الفعّال لهذه التقنيات إلى رفع كفاءة الأعمال المُختلفة، بما يُؤدي إلى تحسين المردود الاقتصادي للمنتجات والخدمات المعطاة. ويُضاف إلى ذلك، أن إنتاج تقنيات المعلومات والاتصالات بمواصفات متميزة وتكاليف معقولة يقدم فوائد اقتصادية أخرى، نظراً للسوق العالمي الواسع الذي تتمتع به هذه التقنيات [٣].

وبهذا يظهر أن الاقتصاد الرقمي يُمثل جانباً رئيساً من جوانب الاقتصاد المعرفي، لكنه لا يُغطي كافة جوانبه، فالاقتصاد المعرفي أكثر اتساعاً ويتضمن كافة المعارف التي يُمكن أن تُسهم في العطاء الاقتصادي، وليس منحصرًا في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وإنتاجها.

ويُركز بعض الاقتصاديين على أن الاقتصاد المعرفي يشمل بصورة رئيسة الموضوعات المعرفية المُتقدمة التي تُقدم مُنتجات وخدمات تعتمد على تجدد المعرفة في مجالاتها، وتُقدم عطاء اقتصاديًّا كبيراً. ومن أمثلة ذلك، موضوعات تقنيات (النانو) التي تُعطي مواد جديدة غير مسبوقة، يُمكن أن تحقق تفوقاً كبيراً في مجالات عديدة. وكذا تقنيات المعلومات والاتصالات ذاتها التي ينبغي تحديثها باستمرار بسبب تطور

مواصفاتها وتحسنها نتيجة لتجدد المعرفة بشأنها. وزد عليهما الأدوية والخدمات الطبية التي تحفل بالاكتشافات التي تهتم بصحة الإنسان. وهناك في هذا الإطار أمثلة أخرى كثيرة.

وصفوة القول، إن أساس العطاء الذي يُقدمه اقتصاد المعرفة، سواء من التقنيات الرقمية، أو من التقنيات المُتقدمة الأخرى، أو حتى من التقنيات والثروات الكلاسيكية، هو عطاء يستند إلى التطور المعرفي، وهو في يد من يستطيع تحقيق السبق في هذا التطور في الموضوعات المُختلفة. وهنا يبرز التنافس المعرفي الذي يشهده هذا العصر. ولا شك أن لمؤسسات التعليم العالي، كمؤسسات معرفية، دوًّر أساسيًّا ومهمًّا في حلبة هذا التنافس، ينبغي العمل على دعمه وتفعيله.

إن على مؤسسات التعليم العالي، أَنْ تُحدد أولوياتها المعرفية، وأن تسعى إلى التفوق والقدرة على المنافسة المعرفية في هذه الأولويات. وعليها كذلك أن تهتم بالشراكة مع المؤسسات التي يُمكن أن توظف معارفها محليًّا، ودوليًّا أيضًّا. صحيح أن الاهتمام بالمستوى المحلي، يُمكن أن يحد من الاستيراد ويُولد الثروة، ويُوظف المهارات المعرفية؛ لكن الصحيح أيضاً أن الاهتمام بالمستوى الدولي، يُمكّن من التصدير، ومن توليد ثروة أكبر، وتوظيف مهارات معرفية أكثر، وهذا ما يتطلع الاقتصاد المعرفي إليه [٣].

(١,٣) الجامعات ومُجتمع المعرفة

شكل مؤتمر قمة دول (الاتحاد الأوربي)، الذي عُقد في لشبونة في البرتغال عام ٢٠٠٠م، نقطة انطلاق لتحول الدول الأوربية نحو مُجتمع المعرفة. وتورد إستراتيجيات هذا التحول تعريفاً يستحق الطرح لدور الجامعة في مُجتمع المعرفة. ويقول هذا التعريف

بأن الجامعة يجب أن تكون (قوة دافعة رئيسة في مسيرة تحقيق الهدف المركزي للاتحاد الأوربي، ألا وهو بناء مُجتمع المعرفة) [٤].

ويتطلع (مُجتمع المعرفة) إلى تحقيق تميز معرفي يُؤدي إلى تطوير عناصر القوة، وتحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز الإسهام في الحضارة الإنسانية. وعلى الجامعات أن تكون وسيلة رئيسة لتحقيق هذه التطلعات. وفي إطار ما يجب أن تكون عليه الجامعات لتحقيق دورها المنشود، يُقدم سقراطيس كاتسيكس (مدير جامعة أيجيان اليونانية) آراءً حول هذا الموضوع. وقد تم نشر هذه الآراء من قبل (مُنظمة التعاون والتطوير الاقتصادي) الدولية [٤].

يشير سقراطيس بضرورة وجود أربع خصائص رئيسة في الجامعات الحديثة، كي تُسهم في بناء مُجتمع المعرفة. وتشمل هذه الخصائص: عدم التفريق بين البحث العلمي والتعليم؛ والاستقلال المؤسسي؛ والحرية الأكاديمية؛ إضافة إلى البُعد الدولي. وسوف نُلقي الضوء على كل من هذه الخصائص المهمة فيما يأتي.

في مسألة (عدم التفريق بين البحث العلمي والتعليم)، يرى أصحاب هذا الرأي أن وظيفتي البحث العلمي والتعليم وظيفتان مُتكاملتان، تُعزز كل منهما الأخرى، وتُسهم في نجاحها. وعلى الجامعات أن تُسهل التفاعل بين هاتين الوظيفتين. ففي مثل هذا الإطار من التفاعل لا يحصل الطالب من خلال التعليم على المعرفة فحسب، بل يرى كيفية تطويرها، وربما يستطيع الإسهام في هذا التطوير أيضاً. ويُضاف إلى ذلك، أن مُنجزات البحث العلمي في مثل بيئة العمل هذه، تستفيد من التعليم، لتأخذ طريقها إلى الانتشار بين عدد أكبر من الدارسين والمتخصصين، مما يفسح المجال أمام توظيفها، والاستفادة منها وتعميم الفائدة بصورة أسرع.

وتلتقي الخاصيتان الآتيتان: (الاستقلال المؤسسي) و(الحرية الأكاديمية) في عامل مُشترك هو الحد من التدخلات الخارجية في شؤون الجامعة أو ربما منعها. فخاصية (الاستقلال المؤسسي) تمنع التدخل في القضايا الإدارية والمالية؛ وخاصية (الحرية الأكاديمية) تمنع التدخل في الموضوعات البحثية والتعليمية [٥].

ولبيان الأمر ينبغي القول إن عدم (التدخل) إداريًّا أو أكاديميًّا، لا يعني عدم (التأثر) بالمحيط الخارجي، أو بالبيئة المحيطة. فلا شك أن على الجامعات أن تتعامل بحكمة مع المُعطيات والمتغيرات من حولها. وعلى ذلك، فالجامعات يُمكن أن تتأثر وتعمل على تغيير توجهاتها وأولوياتها، ولكن على أن يكون هذا التأثر نابعاً من اقتناعاتها واختياراتها، وليس ناتجاً عن تدخلات خارجية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن وزارات التعليم العالي في الدول المُختلفة عمومًا، ووزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بوجه خاص، هي هيئات حكومية عليا مهمتها دعم الجامعات وتعزيز إمكاناتها ومكانتها، وليس الوصاية عليها. فالجامعات، حتى الحكومية منها، مُؤسسات مُستقلة في توجهاتها الأكاديمية والبحثية. صحيح أن عليها الاستجابة لمتطلبات المُجتمع المحيط بها والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى من حولها، والتفاعل مع التطورات على المستوى الدولي، إلا أنها حرة التوجه والأسلوب في الاستجابة التي تراها مُناسبة.

ويخلص الحديث إلى خاصية (البُعد الدولي)، فهذا البُعد مهم للغاية لتفاعل الجامعة مع العالم، والاستفادة من المعطيات المعرفية الإنسانية، والتعاون مع الآخرين بشأنها، والعمل على الإسهام فيها. ومن أبرز السبل نحو التأسيس لبُعد دولي مؤثر لجامعة من الجامعات، العمل على إقامة علاقات ناجحة مع جامعات ومؤسسات معرفية حول العالم. ويجب على مثل هذه العلاقات ألا تقتصر على أعضاء هيئة

التدريس، بل يجب أن تشمل الطلبة أيضاً، وأن يكون ذلك من خلال برامج مشتركة تسمح بتبادل الطلبة والأساتذة وتوسيع دائرة التعاون المعرفي [٥].

وإذا كانت الدول الأوربية المُتقدمة تسعى إلى تطوير جامعاتها، لتجعل منها قوة أكثر تأثيراً في بناء مُجتمع المعرفة، فلا شك أن المملكة في حاجة أكثر إلى مثل هذا التطوير، كي تغلق الفجوة التي تفصل عن الدول المُتقدمة، وتدخل حلبة التنافس المعرفي من أجل الخير للجميع، ولتحقيق مكانة أفضل بين الأمم.

(١,٤) نصيحة (لي كوان يو)

ليس (لي كوان يو) شخصية سياسية سنغافورية عريقة فحسب، بل هو شخصية تاريخية من شخصيات العالم الثالث التي أثبتت أن أسطورة تقسيم العالم إلى أول وثانٍ وثالث قابلة للتحدي، بل وقابلة للتغيير أيضاً. حكم (لي) بلده الصغير مدة ثلث قرن تقريبًا، بين عام١٩٥٩ وعام ١٩٩٢، نقله خلالها من بلد يقف متواضعاً في صفوف العالم الثالث إلى بلد يتقدم لمنافسة بلدان العالم الأول. وعندما ترك منصبه بقي مستشارًا للحكومة حاملاً تسمية الوزير (الناصح) أو (المُرشد). واليوم، وعلى الرغم من اقترابه من الخامسة والثمانين من العمر، إلا أنه ما زال نشيطاً، لا يُقدم النصح لبلده وحده، بل للآخرين أيضًا، فقد جاء إلى المملكة العربية السعودية، وقدم أيضاً النصح، وطرح سؤالاً افتراضيًّا، يقول: (لو كنت سعوديًّا!)، وأجاب عليه من خلال تجربته السنغافورية الطويلة [٦].

إن جوهر كلام (لي) في المناسبات التي تحدث فيها في المملكة، هي أن الاعتماد على (النفط) غير كافٍ، وأن الأجدر هو الاعتماد على الذات، أي على الإنسان نفسه، لأن في ذلك المستقبل المشرق المنشود. ويطرح كلام (لي) ضرورة إعداد الإنسان للاهتمام بالتقنية وتطورها؛ لأن دوره فيها كبير، ولأن هذا الدور هو الذي يتيح الارتقاء

بإمكانات الإنسان، والاستفادة منها في تحقيق التنمية المُستدامة. وطالما أن إعداد الإنسان مطلوب، ولاسيما في المجال التقني، فإن للتعليم العالي دوراً كبيراً في هذا المجال.

بالطبع فإن التعليم العالي في المملكة يقوم حالياً بإعداد الإنسان في المجالات المُختلفة، ولخريجي هذا التعليم دور مهم في المُجتمع. لكن هناك مُشكلة، لخصها الوزير الراحل الدكتور غازي القُصيبي في حديث له مع رجال الأعمال بقوله: (إنه حوار الطرشان، أقول لهم: سعودة، فيقولون: فيزا). والمقصود هنا أنه يود إيجاد عمل للسعوديين، وأن رجال الأعمال يُفضلون الاستقدام من الخارج. وهذا يدل على وجود خلل ما، في النظر إلى المشكلة [٧].

التساؤل الذي يطرح نفسه، هو هل يمكن التوافيق بين ما يُريده الوزير القصيبي وبين ما يُريد رجال الأعمال؟ أي أن يُسمح لرجال الأعمال بتوظيف غير السعوديين، وفي نفس الوقت يتم تحقيق السعودة. هذا ما يُسميه كثيرون في علم الإدارة: (سحر جمع ما يبدو مُتناقضات: The magic of AND).

فرجال الأعمال حريصون على نجاح أعمالهم، ورغبتهم في توظيف غير السعوديين نابعة من ذلك. ولا شك أن نجاحهم يعود بالنفع على المجتمع، ويُحقق السعودة من طرف غير ظاهر هو التطور الاقتصادي للمُجتمع. والدولة بالمقابل حريصة على توظيف السعوديين، لدعم دور الإنسان السعودي في المجتمع، وتعزيز الأمن الاجتماعي. إن جمع الاثنين معاً وتحقيق أثر إيجابي مُضاعف على المجتمع السعودي يكمن في عاملين اثنين.

يرتبط أول هذين العاملين بمسألة تطوير مناهج التعليم العالي باتجاه مُتطلبات سوق العمل، ليس فقط من حيث المعرفة والمهارة، بل من حيث الالتزام المهني، والحافز الشخصي على التفوق والعطاء أيضاً. وثاني هذين العاملين يتعلق بتشجيع القطاع الخاص بأساليب وإغراءات مُختلفة لإقامة صناعات وخدمات تقنية تُؤدي إلى

توسع متطلبات سوق العمل من الإمكانات البشرية، والاستفادة منها، سواء أكانت سعودية أم غير سعودية. وهذان العاملان بالطبع مُتكاملان في كثير من النواحي، ويحتاجان إلى دراسات وتخطيط مُشترك تُسهم فيه: الجامعات من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى. ولا يقتصر دور الجامعات هنا على العمل على تطوير مناهجها، بل يشمل تسخير خبراتها البحثية لذلك أيضاً.

ومن بين التوجهات المهمة في التعليم العالي، إتاحة الفرصة أمام الطالب لدراسة مناهج مُشتركة بين التخصصات، بسبب حاجة سوق العمل إلى ذلك. ومثال ذلك، وجود وظائف تسويق في شتى المجالات التقنية، وعدم وجود من يستطيع التعامل مع هذه التقنيات من جهة، ويتمتع في ذات الوقت بتأهيل في التسويق من جهة أخرى، إلا من حصل على ذلك بالخبرة، والتجربة والخطأ، وليس بالتأهيل. ومن بين هذه التوجهات أيضاً، وجود نشاطات جامعية تهتم بخدمة المُجتمع، تغرس في نفس الطالب حب المشاركة والعطاء والالتزام بمُجتمعه [٨].

والرأي الخاص في هذا الأمر يذهب إلى أن الأعمال والأنشطة التجارية التي تتطلب وجود موظفين غير سعوديين وتُؤدي عمليًّا إلى إيجاد فرص وظيفية للسعوديين تعدّ في صميم السعودة. فالعبرة بفتح المزيد من الفرص للسعوديين وليس بالحد من غير السعوديين.

(١,٥) مسؤولية تطوير التعليم العالي

لا شك أن مسألة تطوير التعليم العالي لا تشغل بال الأكاديميين وحدهم، بل جميع في أبناء المُجتمع العاملين في حقول المعرفة، والمسؤولين عن التنمية والأداء الاقتصادي، والارتقاء بإمكانات الوطن. وعندما لاحت بوادر التطوير في الجامعات ،

في الآونة الأخيرة ظهر تفاعل أبناء المجتمع مع هذا التطوير الموعود، فأخذوا يتبرعون وينفقون على كراسي البحوث ومراكز التميز والأوقاف الجامعية ووسائل التطوير الأخرى.

ولم يكن بريق التطوير في جامعات المملكة ومضات ضوئية إعلامية ما تلبث أن تزول، بل كان فعلاً وعملاً أيضاً. فقد ظهرت برامج تطوير مُختلفة، ومشروعات مُتعددة تسعى إلى تحفيز البحث العلمي والإبداع والابتكار، وتطوير العملية التعليمية، وتطوير إمكانات تقنيات المعلومات، وتشجيع استخدامها والاستفادة منها. وبالإضافة إلى ذلك، بات الحديث ذائعاً عن زيارات مُتبادلة، وضيوف من كبار العلماء في العالم، واتفاقيات مع جامعات متميزة من مُختلف أنحاء العالم، وغير ذلك من نشاطات محمودة.

والجميع بالتأكيد يُريد لكل جهود تطوير التعليم العالي أن تنجح، بل أن تكون مُتميزة في نجاحها. والنجاح بالطبع لا يتم بين عشية وضحاها، بل يحتاج إلى زمن، تماماً كما تحتاج النبتة المزروعة إلى زمن قبل أن تُعطي ثمارها. ولكن وقد بدأت مرحلة الزراعة، ينبغي الاهتمام بعناصر البيئة وبمتطلبات النمو كي يُجنى المحصول المأمول بأحسن صورة وفي أسرع وقت. وفي هذا الإطار هناك ما يقلق، والقلق هنا بالمعنى الإيجابي الذي يُحفز التفكير بالمشاكل القائمة أو المُمكن حدوثها، ويُشجع على العمل على حلها.

ولعل من بين أهم المشاكل التي تحتاج إلى الطرح، وإلى الحوار، وإلى العمل على الحل، مُشكلة توزيع مسؤولية التطوير على أصحاب العلاقة، بمعنى أن يُفسح المجال أمام الجميع للإسهام في برامج التطوير، والوصول من خلال ذلك إلى محصول مُثمر، ونتائج واعدة. فهناك شعور لدى عدد من أعضاء هيئة التدريس أن هناك فجوة بين ما تسعى الإدارة العليا إليه وما تقوم به من جهة، وبين القوة التنفيذية القادرة على تحويل طموحات الإدارة العليا إلى واقع ملموس من جهة أخرى. فالتطوير الحقيقي يتم على الأرض، في

التفاعل بين المدرس والطالب، ضمن مُختلف المراحل الجامعية: البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وفي إطار كل من العملية التعليمية، والبحث العلمي، والتعاون الخارجي. وهنا تكمن ضرورة توزيع المسؤولية التنفيذية، حيث يتم تحقيق التطوير المنشود.

ما يجري اليوم خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن المُضي قُدماً في هذا الاتجاه يتطلب مُشاركة الجميع. وهذه المشاركة لا تأتي من دون توزيع المسؤولية، وتوفير البيئة المُناسبة والمُحفزة للعمل. وقبل ذلك توعية الجميع بالبرامج ونشاطاتها والاتفاقات الخارجية وأهدافها. ففي كثير من الأحيان تظهر دعوة لحضور مُحاضرة أو ورشة عمل في إطار برنامج معين، غير أن الحضور فيها مُتواضع لا يُحقق غرض الاستفادة منها. لماذا؟ لعدم وجود البيئة المناسبة، أو لأن وقت عضو هيئة التدريس لا يسمح، أو أن التوقيت غير مُناسب، أو لعدم وجود اقتناع في التطوير المنشود، أو لأن الشعور بالمشاركة في المسؤولية بات مفقوداً.

إن أي تطوير يحتاج إلى من يقوده، لكن ذلك لا يكفي؛ بل يجب تحويل كل صاحب علاقة إلى مسؤول، وإلى قائد لعملية التطوير، في إطار عمله. إلى مهارة تجزئة المسؤولية وتوزيع الأجزاء الناتجة على المُنفذين؛ وكذلك إلى المهارة المُقابلة، مهارة تجميع نتائج هذه الأجزاء إلى كُل مُتكامل. إن كل عمل يتم على مستوى الإدارة العليا، يبقى افتراضياً، حتى ينتقل إلى المستوى التنفيذي ليُنفذ بالفعل، كي يُصبح عمليًّا وواقعيًّا.

يؤمل من الجامعات أن تُغلق الفجوة بين رؤيتها التطويرية وبرامجها على مستوى إدارتها العليا، وبين مستوى العمل التنفيذي، كي يتكامل التطوير من خلال مُشاركة الجميع، أو لنقل الأغلبية.